حريق بترول السويس

حريق القاهرة ٥٢
سينما ريفولى

الحرائق التى أندلعت مؤخرا فى مناطق مختلفة بالعديد من محافظات الجمهورية تعيد للأذهان. ما صرح به فلول الحزب الوطنى المنحل أثناء الانتخابات البرلمانية من حرق مصر إذا صدر قرار بعزلهم سياسياً وجاء ذلك تحديدا خلال المؤتمر الذى حضره نحو ثلاثين شخصا من أعضاء المنحل بصعيد مصر ومحافظات أخرى وكان عنوانه " اتقوا شر الصعيد إذا غضب "وهدد الفلول بقطع الطرق واحتلال اقسام الشرطة وحرق البلاد إذا طبق قانون العزل السياسى الذى يهدف إلى حرمان أعضاء وقيادات الحزب الوطنى من ممارسة الحياة السياسية وتصاعدت تلك الحوادث عقب استبعاد عمر سليمان من السباق الرئاسى وإقرار قانون العزل السياسى بمجلس الشعب، وأثناء تهديدات الفلول تكرر العديد من الأزمات وكان فى مقدمتها "أزمة أنابيب البوتاجاز والبنزين ثم جرائم الخطف والسطو المسلح على البنوك وأخيرا الحرائق التى التهمت المصانع والمؤسسات الكبرى التى هى رأس اقتصادنا، وهى تحوى صناعات مهمة وحيوية.

ثروات تلتهمها النيران

حرائق مصر .. جرد وإهمال وثورة مضادة

د. حمدى عبدالعظيم — د. عمار علىى حسن — د. نادر رياض

منذ نحو ٦٠ عاما اندلع حريق القاهرة وبالتحديد فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ عقب ثورة عارمة اجتاحت الشعب المصرى بعد استشهاد ٥٠ ضابطا من الشرطة وإصابة ٨٠ آخرين فى الإسماعيلية فى موقف بطولى وتاريخى لقوات الشرطة للدفاع عن أرض الوطن وحماية مبنى محافظة الإسماعيلية بعد أن تمت محاصرته بأكثر من ٧ آلاف ضابط وجندى بريطانى بالدبابات.

عندما علم الشعب بهذا الأمر تظاهرت جموع المواطنين فى القاهرة وذهبوا إلى مقر رئاسة الوزارة ثم إلى القصر الملكى يندددون بالاحتلال الإنجليزى ويطالبون برحيله وخلال ثورة هذا الشعب المصرى الأصيل على الظلم والاحتلال جاء حريق القاهرة الأول الذى التهم نحو ٧٠٠ محل وأسفر عن مقتل ٢٦ شخصا وإصابة اكثر من ٥٥٢ شخصا بكسور وجروح فكان الحريق مدبراً ومفتعلا وله أغراض سياسية ورغم جسامة الخسائر لم نعرف حتى يومنا هذا من حرق قاهرة المعز عام ١٩٥٢.. والذى كانت أول بشائره أن حكومة النحاس باشا قدمت استقالتها ورفضها الملك ثم أعلنت الأحكام العرفية فى البلاد وبعد ذلك قامت الثورة، وكذلك ما يحدث الآن مدبر ومقصود لنشر الفوضى، وخاصة أن الفرصة متاحة والساحة خالية لتنفيذ سيناريو الفوضى مع انشغال وصراع القوى السياسية على السلطة وكرسى الحكم، ولكن السؤال هل سيظل الفاعل مجهولا فى هذه الحرائق؟

قبل أن يبدأ مسلسل الحرائق شهدت مصر العديد من جرائم الخطف والقتل والسطو المسلح فى وضح النهار والتى استهدفت البنوك والمؤسسات المالية وشركات الصرافة وسيارات نقل الأموال وكان أبرزها منطقة البنوك بشارع التسعين بالتجمع الخامس وحادث سرقة سيارة أمانكو فى منطقة التبين نهاية إلى سرقة مكاتب الصرافة ثم جاءت أزمات أنابيب البوتاجاز والبنزين وتكدس المواطنين حولها وارتكاب الجرائم وحدوث المشاجرات من أجل انبوبة بوتاجاز وتمويل تانك السيارة ولم يكد المواطن يلتقط أنفاسه إلا ووجد نفسه أمام العديد من الحرائق التى إندلعت وأكلت الأخضر واليابس وكان أولى ضحايا الحرائق شركة النصر للبترول بالسويس واستمر خمسة أيام متوالية حاولت فيها قوات الدفاع المدنى والقوات المسلحة اخماده بسيارات الإسعاف وطائرات الهليكوبتر إلا أن شدة الحرائق حالت دون تحقيق أهدافهم لبضعة أيام حتى أعلن محافظ السويس ومدير الأمن إخماد الحريق بالكامل وأن القوات تعمل حاليا على تبريد الخزانات حتى لا تندلع فيها النيران ونتج عن هذا الحريق فقدان كميات كبيرة من السولار المعد للتصدير ورجح مصدر أمنى بأن يكون سبب الحريق يعود إلى ماس كهربائى نتيجة لارتفاع درجة الحرارة ثم حريق مصانع توشيبا العربى بالمنطقة الصناعية بمدينة قويسنا محافظة المنوفية والخسائر المبدئية له ١٠ آلاف وحدة تكييف و٦٠ مليون جنيه تلفيات فى المنشآت والمعدات، وعلى الهامش شب أكثر من حريق بعدد من المناطق الحيوية منها مدرسة منشأة جريس الإعدادية بأشمون وحريق مصنع "تنر" بطنطا، ومصنع "إسفنج" على طريق المريوطية، ومصنع "سوبر ماكس" للزجاج بالمنطقة الصناعية بقويسنا محافظة المنوفية، بسبب ماس كهربائى دون وقوع إصابات، وحريق هائل بأحد مصانع الورق والكرتون بمدينة شبرا الخيمة.

وحريق هائل بفرع عمر أفندى بمصر الجديدة، وقد توصلت المعاينة والتحريات الأولية للأجهزة الأمنية بالقاهرة إلى أن سبب الحريق، الذى شب فى فرع عمر أفندى بمصر الجديدة ماس كهربائى فى البدروم الخاص بالفرع وعن أحدث الحرائق حتى كتابة هذه السطور الحريق الذى نشب مساء يوم الجمعة فى بدروم كلية التجارة جامعة عين شمس والحريق الذى اندلع يوم الأحد الماضى والتهم مصنع كراسى بامبو بالمنطقة الصناعية فى العباسية كل هذه الحرائق فى العديد من المحافظات والجميع فى غفلة تاركين الفرصة متاحة لجميع للاطراف الخفية سواء كان الفلول أو غيرهم لكى يفعلوا ما يحلو لهم والأمر الغريب هو تكاسل البرلمان والحكومة فى معرفة السبب ومحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم التى تكبدنا المزيد من الخسائر والنهاية الضحية هو المواطن المصرى سواء كان ما يحدث سببه الأمن أو عصابات غير معلومة تعبث بمقدرات هذا الوطن وتزيد زعزعة استقراره ونشر الفوضى فى البلاد لحماية مصالحهم الشخصية.

وقياساً على التاريخ يقول د. جمال أبوشقرة المؤرخ السياسى ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، تذكرنا هذه الحرائق "بحريق القاهرة ٥٢" الذى أخذ مكانه فى التاريخ بسبب خسائره الباهظة فى الأرواح والأموال وجاء نتيجة فشل النظام فى تحقيق الاستقلال والمفاوضات مع الاحتلال البريطانى وتفاقمت سخونة الأوضاع السياسية فى مصر بوتيرة سريعة منذ حرب ١٩٤٨ وهزيمة العرب إلى أن حدثت المجزرة التى ارتكبها الجيش البريطانى فى حق رجال البوليس المصرى بالإسماعيلية بعد كل هذا اندلع حريق القاهرة، الذى أدى إلى تشريد عدة آلاف من العاملين فى المنشآت التى احترقت مثلما يحدث الآن نتيجة هذه الحرائق وبنفس سيناريو الحدث حيث أجمع شهود العيان أيضاً على أن الحادث مدبر والمجموعات التى قامت بتنفيذه كانت على مستوى عال من الدقة والتدريب وجميع الحرائق تمت بأسلوب واحد وهو ما يدل على أن المنفذين ينتمون إلى تنظيم واحد ووراءهم خطة مدبرة، مع اختلاف جوهرى وهو أثناء حريق القاهرة قدمت حكومة النحاس باشا استقلالها فى اليوم التالى دون أن يطلب أحد منها اتخاذ هذا الإجراء ولكن الملك رفض وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد حيث دعا الملك فاروق المسئولين فى الحكومة إلى قصر عابدين وتم تعيين "النحاس" حاكمًا عسكريًا عامًا فى نفس الليلة، فأصدر قرارًا بمنع التجول فى القاهرة والجيزة من السادسة مساءً حتى السادسة صباحًا، وأصدر أمرًا عسكريًا بمنع التجمهر واعتبار كل تجمع مؤلف من خمسة أشخاص أو أكثر مهدداً للسلم والنظام العام يعاقب من يشترك فيه بالحبس وكانت تلك الأحداث كلها هى الشرارة التى اشعلت الثورة ودفعت الضباط الأحرار إلى التعجيل بثورتهم ضد الملك والإنجليز بعد أقل من ستة أشهر على حريق القاهرة .

ويضيف د. جمال: ثورة ٢٥ يناير لم تكتمل بعد فهى لم تطح إلا برأس النظام فقط وباقى الجسد والروح تنبض به وهناك يخطط لتدمير البلاد فى ظل تخبط وصراع القوى السياسية حول الحكم وهذه الأحداث تنذر بمؤشر نهاية الحكومة الحالية وقيام ثورة أخرى تحسم ما يدور على ارض الواقع. إما لصالح الثوار أو فلول النظام السابق أو قد تساعد قوى سياسية ما للانقضاض على السلطة الحاكمة، كما أنه سيصعب تحديد من وراء هذه الحرائق.

وعن قراءة المشهد سياسياً، يقول الدكتور عمار على حسن أستاذ علم الاجتماع السياسى . بالفعل ما يحدث من جرائم سطو مسلح وأزمات أسطوانات الغاز والبنزين وصولا إلى الحرائق التى اندلعت بالعديد من محافظات مصر تعد مؤشراً على فشل حكومة الجنزورى وقيادة المجلس العسكرى للبلاد وقيام ثورة اخرى تنهى حالة الفوضى التى دخلت فيها مصر منذ سقوط النظام السابق حتى الآن وفلول الحزب الوطنى الذى يدبر ويخطط لتدمير البلاد بهدف زعزعة الاستقرار، ويساعدهم على ذلك صراع الأحزاب السياسية على الحكم فى مصر وهذا ما سيؤدى إلى سقوط الدولة فى غيبة من الثوار الذين قد وصل الصراع بينهم على السلطة إلى القمة وغابت عنهم قضايا الوطن الملحة ومما لاشك فيه أن المجلس العسكرى المستفيد الوحيد من تلك الصراعات حتى أنه من الممكن أن يؤجل ميعاد تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب حماية لاوضاع مصر الملتهبة.

ويضيف عمار: أن حالة الفوضى التى تمر بها البلاد وازدياد نسب البطالة التى نتجت عن الحرائق خاصة أن العاملين بتلك المؤسسات ينتمون إلى أصحاب الدخول المحدودة ويحصلون على قوت يومهم بالكاد فقد يقبلون على ثورة جياع تدخل مصر إلى نفق مظلم ومستقبل لايعلمه إلا الله .

وعن الأضرار الاقتصادية التى تنجم عن الحرائق يقول الدكتور حمدى عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات الأسبق، الفترة الأخيرة شهدت عددا من الحرائق بمنشآت ومصانع منها حريق شركة النصر للبترول بالسويس وحريق شركة صيدناوى بالغربية وأحد المصانع بمدينة السادس من أكتوبر ومصنع توشيبا العربى بقويسنا وهو ما تسبب فى وقوع خسائر للاقتصاد تصل إلى أكثر من مليار جنيه واخشى أن نصل إلى الإفلاس نتيجة هذه الخسائر خاصة فى ظل الأوضاع الاقتصادية المترهلة التى تمر بها مصر لذلك يجب تأهيل الأفراد والعاملين بالمصانع على كيفية مواجهة الحرائق وتدريب أفراد فريق الإطفاء والامن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقى حتى يتمكنوا من التعامل مع نوعيات الحرائق المختلفة ولاسيما الحرائق الكيماوية والتى تاخذ وقتاً طويلا فى الإطفاء وتكبد أصحابها المزيد من الخسائر .

ويؤكد د. نادر رياض رئيس لجنة المواصفات والجودة باتحاد الصناعات المصرية خلال دراسة أعدها حول منظومة الصناعة وإدارة المخاطر على أن الاقتصاد المصرى يخسر نحو مليارى جنيه سنوياً بالإضافة إلى أن هناك ما يهدد مستقبل اكثر من ٧٤ تجمعا صناعياً معرضة للحرائق.

ويشير فى الدراسة إلى ضرورة تطبيق كود الحريق الذى تتبعه معظم بلدان العالم مما جنبها الكثير من الخسائر التى تكلف أصحاب مشروعاتها ملايين من الدولارات فى الوقت الذى لايتعدى فيه عمر الكود المصرى سوى سنوات قليلة كما أن تطبيقه لايعد رفاهية فى ظل نوعية الحرائق الخطيرة التى حدثت خلال الشهور الماضية مثل الحرائق الكيماوية واستمرارها عدة أيام.

ويرى أنه رغم اهتمام الدولة بعمليات الإطفاء ومواجهتها إلا أن نوعية الحرائق الكيماوية، وللخروج من نفق هذه المشكلة ومواجهة الحريق يجب تطبيق الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التى يجب أن تتخذ والوعى بها منذ بداية انشاء المؤسسة كالمصنع أو المنشأة أو الشركة أو حتى الورشة ويستمر التدريب والأخذ بها أثناء فترات الإنتاج والتوقف عن العمل مع ضرورة ربط الكود برخصة الإنشاء ومنح حوافز للمصانع التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين إلى جانب توفير المعدات الخاصة بمكافحة الحريق بالموقع بغرض احتواء الحريق فى أضيق نطاق خلال الخمس دقائق الأولى وتوفير أجهزة إطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق وتزويد المصانع بأنظمة إطفاء مناسبة طبقاً للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع من المصنع.

وشدد خلال الدراسة على ضرورة تأهيل مستوى الأفراد على تدريب فريق الإطفاء والأمن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقى وقيام شركات التأمين بإصدار سجل بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة إلى جانب قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للأكواد التى تحكمها.

مروة أنور

مجلة اخر ساعة (صفحة52، 53) 2012/5/9 آخر ساعة